الفصل السابع

الصحة والاسعاف العام

لم تقم السلطة الفرنسية بواجبها فى هذا الميدان ، بل أهملته كل الإهمال ، ولم تخصص فى الميزانية التونسية من الاعتمادات ما يكفى للقيام بشؤون الصحة ، ففى مشروع ميزانية سنة ١٩٤٧ لم يتجاوز مجموع ماخصص لكافة الشؤون الاجتماعية — ومن ضمنها الصحة العامة — ٥٨٨٫٧٥٠٫٠٠٠ فرنك من مجموع الميزانية العامة التى تبلغ ٧٫٦٣٨٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك ، أما ما خصص للصحة من هذا المبلغ فهو لا يكفى للقيام بتسيير المشاريع الصحية الموجودة على قلتها ، ولمقاومة الأمراض المعدية والأمراض الوبائية المنتشرة فى القطر انتشاراً كبيراً ، فضلا عن كونه لا يسمح بتأسيس المنشآت الصحية الجديدة التى تحتاج إليها البلاد .

ويتضح إهمال السلطة الفرنسية للحالة الصحية بصالة عدد المستشفيات ، وعدد الأسرة بها ، وانعدام الأجهزة الطبية اللازمة . ففى ثلاثة ملايين نسمة — وهم سكان تونس — لا يوجد غير ٤٢٨٥ سريراً للعرب والأوروبيين فى مختلف المستشفيات والمصحات ، ويخص العاصمة من هذا العدد ألفا سرير ، ومعنى ذلك أن بقية السكان — سواء فى المدن والبوادى — لا يوجد لمرضاهم سوى ٢٢٨٥ سريراً ...!

وقد أنشىء للأوروبيين فى العاصمة مستشفى كبير وهو مستشفى «شارل نيكول» مجهز بأحدث الأجهزة ، وبه ٧٠٣ سريراً ، وتد ألحق به المستشفى الإيطالى الذى استلمته السلطة الفرنسية بعد انتهاء الحرب الأخيرة وبه ٢٤٠ سريراً ، بينما لا يملك العرب إلا ٢٩٥ سريراً بالمستشفى الصادقى و ٣٢٢ سريراً بمستشفى « الرابطة » الخاص بالأمراض المعدية . والمستشفى الصادقى عبارة عن ثكنة تركية قديمة أعدت لإيواء المرضى ، ولا تتوفر فيه الشروط الصحية المطلوبة ، كما لا يوجد به جناح للأطفال

ما عدا ١٤ سريراً ، ولا جناح لتوليد النساء ما عدا ٣٣ سريراً ، ولا يملك وسائل الإنقاذ السريعة لنقل الجرحى .

ويوجد كذلك بالعاصمة مستشفى الأمراض العقلية وهو « مستشفى منوبة » يأوى إليه العرب والأروبيون فى آن واحد .

أما فى بقية القطر التونسى فلا يوجد إلا مستشفى مدينة سوسة وبه ٢٣٥ سريراً ، ومستشفى صفاقس وبه ٢٤٠ سريراً ، ويوجد كذلك ٢٧ مستشفى للعلاج البسيط موزعة على كافة أنحاء القطر ، ولا يتجاوز عدد الأسرة بها ١٨١٠ سريراً . وكل هذه المستشفيات يشترك فيها العرب والأروبيون على السواء .

ولا نبالغ إذا قلنا أن السلطة الفرنسية لا تعير الإسعاف العام أى اهتمام ، فوسائل مقاومة الأمراض المعدية لا تكاد تذكر ، وأكثر الأمراض المعدية فتكا بالشباب التونسى فى المدن والقرى هو مرض السل ، ومع ذلك فلا توجد مصحة واحدة لمعالجة هذا المرض (Senatorium) ، وقد خصص بمستشفى الرابطة بالعاصمة جناح لعزل المصابين به . أما القسم الخارجى المخصص بالمستشفى الصادق لمعالجة المصابين بهذا الداء ، فهو عبارة عن غرفة صغيرة ، ليس فيها من الآلات والمعدات مايفى بالحاجة ، ويزداد خطر هذا المرض سنة بعد سنة حتى بلغت نسبة الوفيات به فى تونس ٣٣٫٨ فى كل عشرة آلاف من السكان العرب ، بينما لم تتعد النسبة ١٤ فى كل عشرة آلاف من بقية العناصر . وترجع أسباب انتشار هذا المرض إلى انتشار الفقر بين الشعب ، وقلة غذاء الطبقات الفقيرة ، وإهمال السلطة الفرنسية الشؤون الصحية بصفة عامة .

أما مرض التراكوم (trachôme) فيقدر عدد المصابين به فى القطر التونسى عموماً ٣٠ ٪ على أقل تقدير ، وترتفع هذه النسبة حتى تصل فى الجنوب التونسى إلى ٩٠ ٪ ، ومع ذلك فإن الإدارة لم تعتن بهذا المرض إلا ابتداء من سنة ١٩٢١ .

ولا تتخذ السلطة الفرنسية ما يكفى من الوسائل لمقاومة الأمراض الوبائية كالملاريا والتيفوس التى تفتك سنوياً بالآلاف من السكان .

على أن وسائل الوقاية التى تتخذها السلطة الفرنسية لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا كانت وسائل اكتشاف المرض متوفرة ، وإذا كان يوجد بعاصمة تونس معهد

« باستور» بجميع أجهزته ، فإنه لايوجد داخل القطر التونسى سوى ثلاثة معامل تحليل بسيطة بمدن سوسة وصفاقس والكاف .

أما حماية الطفولة فهى معدومة بالنسبة للعرب ، ولم تلق إلى الآن أية عناية من السلطة الفرنسية ، وإذا كانت السلطة تقدم المساعدات لبعض مؤسسات الطفولة الحرة فلأنها خاصة بالأروبيين . ويتضح إهمال السلطة فى هذه الناحية بمقارنة عدد وفيات الأطفال التونسيين بوفيات الأطفال الأروبيين ، فقد بلغت النسبة فى الأولين ٣٣ ٪ بينما لم تتعد فى الأخيرين ١٥ ٪ .

امارعاية الأمهات مدة الحمل وبعده فهى مفقودة ،ولايوجد مستشفى واحد للتوليد

ولم تعتن السلطة الفرنسية برعاية الشيوخ والعجزة من التونسيين ؛ بينما نجدها قد خصصت للفرنسيين مؤسسات متعددة تنفق عليها من الميزانية التونسية . ولا يملك التونسيون سوى ملجأ « التكية » الذى لا يتجاوز عدد من يأويهم من الشيوخ والعجزة مائة شخص ، وقد أسس هذا الملجأ قبل الحماية سنة ١٧٧٥ وله أوقاف رصدت للانفاق عليه .

أما الطبقة الفقيرة التى يتزايد عددها كل سنة فلا تلاقى من السلطة الفرنسية سوى الإهمال . وكان إسعاف الفقراء قبل الحماية موكولا إلى « بيت المال » الذى كانت موارده من أوقاف خاصة به ومن العطايا والضرائب . وبعد أن أصبحت الضرائب تابعة للميزانية العامة وحولت الأوقاف العامة لصالح الاستعمار ، أصبح « بيت المال » عاجزاً عن مواجهة الأسعاف العام .

ولا تلاقى الجمعيات الخيرية التونسية التى انتشرت فى تونس من السلطة الفرنسية التشجيع اللازم ولا المساعدة الكافية ؛ بينما تلاقى الجمعيات الخيرية الأجنبية — وعددها ست — كل مساعدة ، وبلغ ما تتقاضى من الميزانية التونسية ٦٣٤ر٧٠٠ فرنك ، بينما لا تتقاضى الجمعيات الخيرية التونسية — وعددها ١٣ — سوى ٣٠٦ر٦٥٠ فرنك ، مع أن المحتاجين للاسعاف من الفرنسيين أقلية ضئيلة .

وجاء فى بحث قام به سنة ١٩٣٨ الدكتور انيان بورنى المندوب الصحى لدى جمعية الأمم [١] أن ٤٠ ٪ من العائلات التونسية لا يتغذون الغذاء الكافى ،

(١) Dr Burnet. Enqute sur lAlimentation en Tunisie .Tunis 1939 .

ولا يأخذون من (الكالورى) ما يكفى لضمان سلامة صحتهم ، وهذا بصورة دائمة .

وتكاد تكون المجاعة فى تونس مزمنة منذ سنه ١٩٣٠ من جراء سياسة فرنسا الاقتصادية ، وفى العشر سنوات الأخيرة انتشرت المجاعة بصورة جلية خمس مرات فى البوادى . وكانت آخر مجاعة شهدتها تونس سنة ١٩٤٧ ، وقد بلغ عدد العائلات المنكوبة بحسب إحصاء لجنة الإغاثة الوطنية ٢٢٫١٦٠ عائلة ، وعملت هذه الجمعية على إسعاف هذه العائلات لمدة ستة أشهر بفضل ما قدمه الشعب من أموال ، واستطاعت أن تفتح ٢١ مطعماً شعبياً يقدم كل يوم ١٣٫٥٠٠ أكلة . كما وزعت على المصابين مقدار ستة ملايين فرنك و ٢٠٨٣٣٢ كيلو جرام من مختلف الحبوب .

أما الإسعاف الذى تقوم به السلطة الفرنسية فى هذه الحالات من ميزانية الدولة ، فهو لايكاد يذكر ، مع أنها وحدها المسؤولة عن المجاعات فى تونس . وإذا كانت المجاعة التى تظهر أحياناً فى بعض أقطار أروبا ناتجة عن اضطراب موقت للأحوال الاقتصادية العالمية ، أو ناتجة عن الحروب وما تجره من ويلات ؛ فإن المجاعة فى تونس ما هى إلا نتيجة سياسة فرنسا الاقتصادية والمالية .

أما احتجاج الفرنسيين بازدياد عدد المواليد كل سنة ، فلا يقوم دليلا على عنايتهم بالأحوال الصحية ؛ لأن ازدياد عدد السكان فى قطر من الأقطار ليس معناه توفر أسباب حفظ الصحة العامة ؛ فوسائل حفظ الصحة العامة متوفرة فى فرنسا وإنجلترا ، مثلا ، أكثر من توفرها فى الهند ، ومع هذا فإن ازدياد عدد سكان فرنسا وإنجلترا لا يكاد يذكر ؛ بينما عدد سكان الهند يتزايد سنة بعد سنة . والحقيقة أن تونس تعد فى قائمة الأقطار الكثيرة المواليد . وبالرغم من كثرة الوفيات فيها فإن ازدياد عدد مواليدها يفوق الوفيات على كثرتها .

وإذا كان ازدياد السكان بكثرة المواليد لا يدل على شىء فإن كثرة الوفيات فى قطر من الأقطار مرتبط ارتباطاً مباشراً بالحالة الصحية العامة .

وسبب كثرة الوفيات فى تونس راجع لإهمال السلطة الفرنسية لشؤون الصحة ، وخاصة مقاومة الأمراض الوبائية ، والأمراض المعدية كالسل والزهرى ورعاية الطفولة ، والعناية بالإسعاف العام ، وهو راجع كذلك إلى الفقر وقلة التغذية التى يعانيها الشعب من جراء سياسة فرنسا الاستعمارية .